صلاح زينل

الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان

سحر الياسري

شهد العالم في السنين الأخيرة تحولات سياسية وثقافية من بينها إبراز قيمة حقوق الإنسان التي تزايد الاهتمام العالمي بها وسارعت دول العالم المختلفة إلى تبنى مبادئ حقوق الإنسان ونصت دساتيرها على أهمية الالتزام بهذه الحقوق التي يتقدمها حق الأفراد في حرية التعبير والمساواة والبعد عن كل أشكال التمييز بين الطبقات وقد تجسد هذا الاهتمام في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تبنته الأمم المتحدة وعملت على نشر مبادئه وانتشار العديد من المنظمات والمواثيق الدولية التي تنادي بحقوق الإنسان وضرورة رعايتها من قبل الشعوب والحكومات وقد وقعت الكثير من الدول على "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" والذي تنص المادة التاسعة عشر منه على أن لكل إنسان الحق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في استقاء المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها سواء كان ذلك على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى. وقد ساعد التطور المتسارع وثورة الاتصالات على مزيد من الانتشار لمبادئ حقوق الإنسان حيث ربطت تكنولوجيا الاتصال أجزاء العالم بعضها ببعض مما دفع الدول إلى تحسين صورتها وتأكيد التزامها بهذه المبادئ التي أصبحت من معايير الدولة العصرية وتوفر هذه الحقوق ينعكس بشكل إيجابي على جهود التنمية الاقتصادية ويضاف إلى ذلك تأثير الوضع الدولي أو ما يطلق عليه النظام العالمي الجديد التي تشكلت ملامحه بعد حرب الخليج الثانية وانفراد الولايات المتحدة بمقدرات القوة وهيمنتها على الدول الأخرى لذا حرصت كل دولة على أبراز التزامها بحقوق الإنسان لمواجهة أي ذرائع للتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية.

أن منظومة عالمية لحقوق الإنسان تبلورت قبل أن يبدأ عصر العولمة حيث كانت نقطة الانطلاق لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ فقد وضع هذا الإعلان إطارا عاما لحقوق الإنسان تم توسيعه ووضع تفاصيله في عدد من المواثيق أهمها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية .لذلك توجد الآن منظومة عالمية لحقوق الإنسان تتكون من عناصر أساسية يصعب الاختلاف عليها وأهم هذه العناصر: الحق في الحياة- الحق في الحرية- الحق في السلامة من الأذى البدني والمعنوي- الحق في محاكمة عادلة- الحق في التعبير عن الرأي- الحق في التنظيم بدأ من النقابات والأحزاب السياسية- الحق في المساواة والتمتع بفرص متساوية دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق.

وعلى الرغم من أن كل هذه المبادئ تنص وتتفق عليها جميع الحضارات والثقافات إلا أنه في واقع الممارسة الفعلية قد تحدث الكثير من الانحرافات والتجاوزات وتختلف حدود ومدى ممارسة هذه الحقوق قد تختلف من بلد إلى آخر طبقا للظروف والأحداث التي تمر بها كل دولة.

إذا كانت حقوق الإنسان عنوان الدولة العصرية والمتحضرة فقد وضع هذا التطور على كاهل الإعلام مسؤولية كبيرة في التوعية بهذه الحقوق ولا يستطيع القيام بهذه المهمة دون أن يتمتع بأهم هذه الحقوق وأهمها الحق في حرية التعبير. فحرية الإعلام والاتصال أصبحت معيارا لقياس تطور المجتمع والتزامه بالقيم الحضارية وقد لعبت الصحافة على سبيل المثال دورا بارزا في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وتنمية الوعي بأهميتها حيث ساهمت صحيفة الأوبزرفر البريطانية في تأسيس إحدى أهم المنظمات العالمية في مجال حقوق الإنسان وهي "منظمة العفو الدولية" بعد مقال شهير نشره محامي بريطاني في الصحيفة بعنوان "سجناء منسيون" وكان لهذا المقال صدى كبير وخلق جدلا واسعا أدى إلى تأسيس المنظمة التي لعبت دورا بارزا في فضح انتهاكات حقوق الإنسان في كل مكان من العالم.

ويبرز الدور الهام للإعلام في توعية الرأي العام ونقل ثقافة حقوق الإنسان إلى المواطن البسيط لكي يعرف حقوقه وحقوق غيره وفي البلاد التي يوجد فيها ميراث من التقاليد الاجتماعية والسياسية التي تحد من ممارسة هذه الحقوق تتضاعف أهمية الدور الذي يقوم به الإعلام في تطوير هذه التقاليد وتحديثها ومن أبرزها تحسين الصورة الذهنية عن المرأة والنهوض بها وإبراز دورها في المشاركة المجتمعية وتأكيد حصولها على حقوقها الاجتماعية والسياسية والإنسانية.

ولكن التغطية الإعلامية لقضايا لحقوق الإنسان في العراق يمكن أن تنتقد للأسباب الآتية: ١. الانتقائية وتسييس حقوق الإنسان وارتباط التغطية الإعلامية بالموقف السياسي الرسمي إلى حد كبير وقد ترتب على هذه الانتقائية نقص كبير في تدفق المعلومات دون أي تحيز بما يعنيه ذلك من انتهاك لمبادئ حقوق الإنسان في المعرفة والتعرض للآراء المختلفة ولا يرجع ذلك للاستجابة لتعليمات السلطة السياسية بل استجابة لموقف معين تتبناه بعض وسائل الإعلام وتعمل على الترويج له لأهداف محددة ولخدمة بعض المصالح سواء السياسية أو الاقتصادية. ٢. حدود الاهتمام الإعلامي بقضايا حقوق الإنسان وتغطيتها محدودة وتفتقر إلى العمق والشمول والمتابعة. ٣. تجزئة مفهوم حقوق الإنسان بدعوى الخصوصية المحلية والإقليمية وتمايز الخلفيات الثقافية والتاريخية والدينية والاقتصادية وهو مفهوم لا يقبل التجزئة وفقا لإعلان فيينا الصادر عام ١٩٩٣. ٤. شكل أمر السلامة الوطنية رقم ١ لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة الإرهاب رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ قيودا ثقيلة حدت بشكل كبير من حرية الإعلام العراقي من كشف انتهاكات حقوق الإنسان في العراق سواء المرتكبة من قوات الاحتلال أو القوى الأمنية العراقية فسيف ارتكاب جريمة الإرهاب يعرقل كثيرا عمل الإعلاميين العراقيين في الكشف عن الانتهاكات وأدى إلى أن يفقد الكثير منهم حياته ثمنا للكلمة أو السجن فالعراق اليوم هو الدولة التي قتل فيها أكبر عدد من الإعلاميين أثناء تغطيتهم الإعلامية على الرغم من أن الدستور الدائم نص في المادة ٣٦ على أن "الدولة تكفل بما لا يخل بالنظام العام والآداب":

أولا: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل.

ثانيا: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر.

* موسوعة بلاد الرافدين.

المصلحة الوطنية العليا
أمانة بيد فرقاء العملية السياسية

حميد الموسوي

ليس بإمكان أي بلد من بلدان العالم المحافظة على إتزانه الطبيعي وطنيا، وسياسيا واجتماعيا وأمنيا واقتصاديا خاصة اذا تعرض للظروف المأساوية والسياسات الغاشمة المستبدة لفترات ما قبل سقوط السلطة السابقة، واشتداد الهجمة الارهابية والفوضى والاضطراب والخراب الذي أعقب عملية اسقاط تلك السلطة مثلما تعرض له العراق. وليس بامكان أية قيادة أو حكومة تسيير الأمور أو انجاز المشاريع بصورة اعتيادية وفق تلك الظروف ووسط تلك الأزمات. وهذا ما يجعلنا نخفف وطأة اللوم ونبسط لهجة العتب مع القادة السياسيين العراقيين وهم يسيرون بالعملية السياسية خطوة خطوة وبتأنّ وتعثر في عبور أسلاك الرحلة الشائكة وتجاوز مطبات وعقبات أعداء التجربة الجديدة. فوصولهم بالقافلة الى محطة المصالحة الوطنية الكبرى يعد انجازا ضخما وخاصة باجتماع أكبر مجموعة من الفرقاء السياسيين برغم اختلاط الأوراق وتداعيات المرحلة السابقة واجتهاد قوى التحريض الخارجية والداخلية في تخريب كل مسعى يهدف الى لم الشمل وجمع الكلمة واتمام الصف الوطني. حيث تحول هذا اللقاء الى مناسبة حقيقية للمكاشفة والحوار الصريح البناء بحيث استطاع الجميع قول ما يريدون والتصريح بما كانوا يخفون دون خوف أو وجل من مطاردة أو بطش أو تصفية. وعليه فإن ما سيتمخض عن هذه اللقاءات سيكون الشمعة الاولى في نفق المرحلة الراهنة وستنعكس معطياته حال توفير الفرص لاستثمارها. فالمصالحة الوطنية تشكل الخطوة الاولى على المسار الصحيح لتحقيق أهداف العملية السياسية الجديدة كونها استحقاقا وطنيا وليس منة أو مشروعا آنيا أو شعارا مرحليا كما انه استكمال لركائز الحياة الديمقراطية الدستورية إذ لا يمكن تصور نظام ديمقراطي تعددي بدون شراكة وطنية خالصة بعيدة عن التهميش والاقصاء شريطة ان تحتضن هذه الشراكة جميع الطاقات الوطنية الحرة بشقيها سواءا كانت من العهد القديم أم الجديد على ان لا يتم التغاضي عن حقوق ضحايا الحقبة السابقة والحقبة اللاحقة، أو السكوت عن الأعمال الاجرامية التي ارتكبها وما يزال يرتكبها أعداء التجربة الديمقراطية من المجرمين المدفوعين بعقد التسلط والاستحواذ أو المنفذين لأجندات أجنبية.

لا شك ان العراقيين جميعا أدركوا حاجتهم الماسة الى كسر الحواجز والقيود التي حرصت ووطنهم. أدركوا حاجة الوطن الجريح الى مشروع واسع للمصالحة والحوار الوطني لمواجهة التحديات التي صممت على تدمير العراق شعبا ووطنا. وعرفوا من خلال تجارب طويلة ان أي حوار بين أطراف متعددة لا يمكن تحقيق أهدافه إلا بوجود أرضية مناسبة تحدد فيها القواسم المشتركة التي هي محل توافق ورضى الجميع ولو في الحد الأدنى على أقل التقديرات على ان يصحب ذلك تنازل كل طرف عن بعض مطاليبه وإلا فإن أجواء التزمت والتشنج والتشكيك وإساءة الظن والأحكام السابقة والمواقف المتشددة لا تنتج إلا المزيد من التباعد ولا تؤدي إلا الى طرق مسدودة ومواقف أشد تشنجا وتباعدا. أنه من الطبيعي ان يحدث سقوط السلطة السابقة زلزالا في كافة أركان الدولة العراقية التي نشأت وترعرعت على منهج القمع والتعسف ولمدة أربعة عقود سود من الحكم العسكري الدكتاتوري ونتيجة ذلك لا بد ان تنشأ كتل وحركات وتتبلور مواقف بعضها مساند لعملية التغيير والبعض الآخر رافض ومشكك، وآخرون ساخطون على تبنيها أتباع السلطة السابقة زادت النفوس نفورا وأسقطت كل رموز تلك السلطة ومؤيديها في نظر الجميع، وهذا بدوره أقنع كل أطراف العملية السياسية بشقيها المؤيد والمناهض وأوصلهم الى حقيقة مفادها ان عجلة التغيير لن ترجع الى الوراء وان المواقف المتباعدة لا تفرز سوى الاحتقان والفشل المستمر وان لا جدوى من استمرارها بعد هذا الفصل الدموي من تاريخ العراق والذي قارب سنته الرابعة، وان جراح العراق لا تندمل إلا على يد أهله بحيث تحسس الجميع بضراوة الخطر الزاحف من الخارج والذي لا يستثني احدا، نتيجة التدخلات الخبيثة التي زادت الجراح عمقا ونزفا، فكان لزاما ان يهرع المخلصون- ممن تهمهم مصلحة العراق وشعبه الصابر- الى طاولة الحوار التي تقوم على العدل والديمقراطية واطلاق الحريات كما ان الأساليب الاجرامية التي

فرقاء العملية السياسية أمام فرصة تأريخية للوصول بعملية التغيير الى بر الأمان

الثمن الباهض الذي دفعته الجماهير العراقية الصابرة يدفعها إلى التشبث بأسس دولة القانون القائمة على العدل والديمقراطية

لا يمكن تصور نظام ديمقراطي تعددي بدون شراكة وطنية تحتضن كل الطاقات الوطنية الحرة

أين يكمن كنز الحكمة العراقي؟

سعد حسين

العراق بلد عريق وأصيل ازدهرت فيه ميادين العلم والمعرفة وكان لقرون عديدة مركز إشعاع حضاري وانساني جذب اليه الباحثين وطالبي العلوم من كافة أرجاء المعمورة حيث أقيمت على أرضه المدارس والجامعات وألفت وكتبت الكثير من البحوث والكتب النفيسة وازداد عدد العلماء والفلاسفة والمفكرين والشعراء خاصة في عهد الخلافة العباسية، كما عرف المجتمع العراقي آنذاك العديد من رجال الدين الأفاضل الذين تتلمذوا في بغداد وأسسوا مدارسهم الدينية.. فالعراق بلد تميز بتعدد الأديان والمذاهب والقوميات وظهر فيه الحكماء وأصحاب العقول الرشيدة الذين شكلوا مصدر إلهام وموعظة وإرشاد لمن اراد من الحكام وعامة الناس، ولم يخل تقريبا مجلس للخليفة أو الولاة من هذه الشريحة التي كانت تقدم النصائح لإدارة البلاد المترامية الأطراف وكانت أحكامهم الرشيدة مصدر حل لمشاكل الناس والنزاعات.. ولم ينفك العراقيون آنذاك عن التردد الى عقلاء القوم ومشايخهم ومرجعياتهم الدينية لطلب المشورة سواء في وقت السلم أو أثناء الأزمات.

بعد تأسيس الدولة العراقية تشكل مجلس النواب أو الأعيان وهذا الأخير اشتق اسمه من الذين أختيروا لتولي عضويته وكان معظمهم من كبار القوم وأشرافه ومن الذين عرف عنهم تحمل المسؤوليات والثبات في مواجهة الصعاب والمشاكل مهما بلغت حدة خطورتها وشدتها وهكذا ترعرعت الدولة الفتية وكبرت على أيدي المؤسسين الأوائل وأخذت موقعها الطبيعي بين الأمم.

اليوم يسأل العراقيون أين يكمن كنز الحكمة والعقل الرشيد في العراق والذي أمسينا بحاجة اليه في أكثر من أي وقت مضى؟، أين حكماء العراق ووجهاؤه وأشرافه ونبلائه؟، أليس الآن هو الوقت الذي تحتاجهم فعلا بلادهم وشعبهم؟، وهل يا ترى خلت أمة من ثرواتها العلمية والأدبية والفكرية ومن مثقفيها وقادتها وحكمائها؟، أين ذهبوا وكيف أمكنهم ترك العراق يخوض لوحده في محيط هائج تتلاطم فيه الأمواج العاتية من كل مكان؟.

إذا أردنا معرفة اين يكمن كنز الحكمة مثلما هو الحال في كل المجتمعات الديمقراطية فالإجابة الصحيحة على ذلك هو المجلس النيابي الذي يفترض ان أعضاءه أختيروا من خيرة أبناء الشعب وبالمواصفات المطلوبة خاصة في الظروف الخطيرة الراهنة لكي يوجهوا مركب العراق نحو بر الأمان والسلام.

أن الدور الحقيقي لمجلس النواب متشعب ويأتي في مقدمته تشريع القوانين ومحاسبة الحكومة على تقصيرها واساءتها للسلطة وغيرها من ضروب المسؤوليات فضلا عن تقديم المقترحات والتوصيات للاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية وعملية البناء والتقدم.. ولكن احدى أصعب مهام المجلس هو صموده ودوره الفاعل في التعامل مع الأزمات الحادة التي تهدد أمن البلاد وسلامته وأمنه وسيادته وهذا بطبيعة الحال يتطلب استعدادا للتضحية والعمل الدؤوب بما تمليه الظروف والاستجابة لطلبات وحاجات الناخبين.. ويفترض في الأوقات الصعبة ان يحافظ كل عضو في المجلس النيابي برباطة جأشه والعمل لمصلحة العراق وشعبه.. وفي حالة تردد البعض عن أداء واجبه الوطني يتخذ المجلس قرارا بإعفائه من مسؤولياته وحرمانه من امتيازاته وهذا للأسف لم يحصل في وقتنا الحاضر.

وفي تاريخنا السياسي المعاصر لدينا مثالا للتضحية تجسدت في إطلاق المرحوم عبد المحسن السعدون النار على نفسه بعد ان عجز عن تلبية مطالب شعبه، وبطبيعة الحال نحن في عصر مختلف ولا نطالب من يترك موقعه ويتخلى عن مسؤولياته الوطنية ان يسلكوا ما فعله السعدون وإن حصل ذلك لفقدنا العديد من أعضاء المجلس النيابي.

نعم في وقت عصيب يعيشه العراق ويتحدث العالم كله عن احتمال إنفجار الأوضاع وانزلاق البلاد في دوامة الحرب الأهلية المدمرة التي قد يذهب ضحيتها عدة ملايين من السكان وكأن العراق لم يفقد أصلا هذا الكم من سكانه بين قتيل وجريح ومشرد ومهاجر ومهجر.. في هذا الظرف الخطير الذي يتطلع من خلاله الشعب العراقي الى قادته الذين انتخبهم ان يفعلوا شيئا لدرء الخطر عن الأمة.. في هذه الأيام المريرة التي يسودها الظلام ينتظر الشعب من مجلسه النيابي فعل المعجزات ووضع الخطوة الاولى على طريق السلام.. يفاجأ بان نصف أعضاء كنز الحكمة العراقي تقريبا قد غادروا العراق لأداء مناسك الحج و النصف الآخر يقال ان غالبيتهم غادروا بغداد لقضاء إجازاتهم.. وفي الأيام العادية لم يستطع حتى نصف أعضاء المجلس من الحضور لاكتمال النصاب، مما عطل انعقاده رغم النداءات والإنذارات باتخاذ الإجراءات المناسبة ضدهم ومع ذلك لم تنجح كل المحاولات لجمع أعضاء المجلس تحت سقفه للبحث عن أفضل الحلول لمعالجة الأزمات الخطيرة التي تهدد العراق ووحدة شعبه.

إذا كان صعبا حضور أعضاء المجلس في هذه الأيام الحالكة من تاريخ العراق، فمتى سيكون ممكنا جمعهم اذن؟.

لقد سمعنا ان مجموعة من النواب اضطرت للاجتماع خارج العراق في احدى دول الجوار وبعضهم فضل العيش في الخارج واطلاق التصريحات والمشورات، فهل يا ترى هذا ما كان ينتظر من المجلس؟.

لم يبخل العراق ولا شعبه في منح أعلى المرتبات والامتيازات لأعضاء مجلس النواب ومع ذلك ما يزال شعب العراق يجهل أغلبية أسماء أعضاء مجلسهم الذين إن حضروا اكتفوا بالسكوت والإختباء وراء الرؤوس والمقاعد النيابية وتركوا الحديث لمن يسعى لابراز مواهبه أو لمن يشعر فعلا بمرارة تجاه ما يجري في البلاد.

في بلد قرر ان ينتهج طريق الديمقراطية يتوجب على كل مؤسسة فيه وعلى كل من أنيطت اليه مسؤولية ان يأخذ دوره الايجابي ويكون وجوده في ساحة العمل وليس خارجها.. فالعراق ما يزال يزخر بكنوز الحكمة والعقل الرشيد ولا يوجد مبرر لما يقال بأن العراق بحاجة الى استيراد للعقول الرشيدة ايضا بعد ان استوردنا الوقود والماء من دول الجوار في حين ان بلادنا تزخر بهاتين الثروتين.